العدد 13 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية نيسان 2026
No. 13 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences April 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الإشكالية الجيوسياسية في ترسيم الحدود بين العراق والكويت ـ خور عبد الله انموذجا

م.د جواد كاظم عباس
تربية بابل
gfhju2453@gmail.com

المستخلص:

يتناول هذا البحث الإشكالية الجيوسياسية لترسيم الحدود بين العراق والكويت، متخذًا من خور عبد الله أنموذجًا تطبيقيًا، لما يمثله من أهمية قصوى كونه المنفذ البحري الوحيد للعراق نحو الخليج العربي. لم تكن هذه الإشكالية مجرد خلاف حدودي ثنائي، بل هي انعكاس لترتيبات استعمارية فرضتها بريطانيا مطلع القرن العشرين، إذ سعت من خلالها إلى فصل الكويت عن ولاية البصرة وإبقاء العراق في وضع جغرافي شبه حبيس، محرومًا من واجهة بحرية تتناسب مع مكانته وموقعه الإستراتيجي. ويؤكد البحث، من خلال تحليل الوثائق العثمانية والبريطانية، أن الكويت كانت قضاءً إداريًا تابعًا لولاية البصرة، وأن مناطق مثل صفوان وأم قصر وخور عبد الله لم تكن تُعتبر ضمن الحدود الكويتية. كما تكشف المراسلات البريطانية عن إدراك مبكر بأن "حدود الكويت غير معروفة"، وأنها لا تملك مبررات تاريخية أو جغرافية للمطالبة بتلك المناطق. لقد أدّت هذه الترتيبات إلى نتائج خطيرة على العراق؛ فبدلًا من أن يكون له منفذ واسع على الخليج، حُصر في شريط ساحلي ضيق لا يتجاوز بضع عشرات الكيلومترات، ما جعل اقتصاده الوطني وأمنه القومي مرتبطين بممر بحري واحد هو خور عبد الله. ومن هنا، فإن العراق ينظر إلى هذا الخور باعتباره رئته البحرية، وأي مساس به يُعد تهديدًا مباشرًا لسيادته واستقلاله الاقتصادي. وتبرز أهمية هذا النزاع اليوم مع المشاريع الاستراتيجية الكبرى مثل ميناء الفاو الكبير، الذي يعوّل عليه العراق للاندماج في التجارة العالمية عبر "طريق الحرير الجديد". فالعراق يرى أن أي تضييق على سيادته في خور عبد الله أو إقامة مشاريع منافسة مقابلة، مثل ميناء مبارك الكويتي، يمثل محاولة لخنق طموحاته الاقتصادية وإضعاف موقعه الجغرافي. أن قضية خور عبد الله ليست مسألة قانونية أو فنية، بل هي قضية وجودية للعراق، إذ تمس عمق أمنه القومي ومصالحه الاقتصادية الحيوية. ويوصي البحث بضرورة اعتماد العراق خطابًا أكثر وضوحًا في المحافل الدولية، وتوثيق حججه التاريخية والجغرافية، والعمل على إدارة الخور بما يعزز سيادته ويحفظ حقوقه المشروعة، باعتبار أن هذا الممر البحري يمثل الامتداد الطبيعي لولاية البصرة ومكانة العراق في الخليج.

الكلمات المفتاحية: ترسيم الحدود، العراق، الكويت، خور عبد الله، الحدود البحرية، النزاع الجيوسياسي.

The Geopolitical Dilemma of Border Demarcation between Iraq and Kuwait – Khor Abdullah as a Case Study

Dr. Jawad Kadhim Abbas
Babylon Education Directorate

Abstract

This study examines the geopolitical dilemma of border demarcation between Iraq and Kuwait, taking the case of Khor Abdullah as a practical example, due to its critical importance as Iraq's only maritime outlet to the Arabian Gulf. The issue is not merely a bilateral border dispute but rather a reflection of colonial arrangements imposed by Britain in the early twentieth century, through which it sought to separate Kuwait from the Basra Province and to confine Iraq to a quasi-landlocked position, deprived of a maritime frontage commensurate with its historical and strategic status. By analyzing Ottoman and British documents, the research confirms that Kuwait was historically an administrative district under the Basra Province, and that areas such as Safwan, Umm Qasr, and Khor

Abdullah were not regarded as part of Kuwaiti territory. British correspondence further reveals an early recognition that "the boundaries of Kuwait were unknown," and that Kuwait had neither historical nor geographical justification to claim sovereignty over these areas. These arrangements led to grave consequences for Iraq: instead of enjoying a broad frontage on the Gulf, the country was confined to a narrow coastal strip of only a few dozen kilometers, leaving its national economy and security dependent on a single maritime corridor—Khor Abdullah. For Iraq, this waterway constitutes its maritime lifeline, and any infringement upon it represents a direct threat to national sovereignty and economic independence. The significance of the dispute is further magnified today by strategic projects such as the Grand Faw Port, on which Iraq relies to integrate into global trade through the "New Silk Road." From Iraq's perspective, any restriction on its sovereignty over Khor Abdullah or the establishment of competing projects—such as Kuwait's Mubarak Port—constitutes an attempt to strangle its economic ambitions and weaken its geopolitical standing.The study concludes that the issue of Khor Abdullah is not a purely legal or technical matter, but an existential question for Iraq, as it directly affects the core of its national security and vital economic interests. It recommends that Iraq adopt a more assertive discourse in international forums, systematically document its historical and geographical claims, and ensure the management of the waterway in a manner that reinforces its sovereignty and preserves its legitimate rights—recognizing that this maritime corridor represents the natural extension of Basra Province and Iraq's rightful position in the Gulf.

Keywords: Border demarcation, Iraq, Kuwait, Khor Abdullah, Maritime boundaries, Geopolitical dispute

المقدمة

تمثل قضايا الحدود السياسية إحدى أكثر القضايا حساسية في العلاقات الدولية، ولا سيما في الدول حديثة النشأة التي ورثت حدودها من ترتيبات استعمارية لم تراعِ الاعتبارات التاريخية والجغرافية والاجتماعية. ويُعدّ العراق مثالًا بارزًا على ذلك، إذ وجد نفسه منذ تأسيس دولته الحديثة عام 1921 محاصرًا بجغرافيا معقدة، وحدود رسمتها القوى الاستعمارية بما يتوافق مع مصالحها، لا مع مصالح شعوب المنطقة. وتبرز قضية ترسيم الحدود مع الكويت، وبخاصة عند خور عبد الله، باعتبارها من أكثر الملفات الحدودية إثارة للجدل في المشرق العربي والخليج.

إن خور عبد الله ليس مجرد ممر مائي يفصل بين دولتين، بل هو شريان بحري استراتيجي يمثل المنفذ الوحيد للعراق إلى الخليج العربي والعالم الخارجي. وقد تحوّل هذا الممر إلى محور صراع سياسي واقتصادي منذ بدايات القرن العشرين، حين سعت بريطانيا إلى فصل الكويت عن ولاية البصرة وجعلها كيانًا قائمًا بذاته، بما يحول دون امتداد العراق الطبيعي إلى البحر. هذا الترسيم لم يكن مجرد إجراء فني، بل قرار جيوسياسي فرض على العراق واقعًا جغرافيًا شبه حبيس، ترتب عليه تحديات اقتصادية وأمنية مستمرة.

ومع تعاقب الأنظمة العراقية، ظل الموقف تجاه الكويت يتأرجح بين المطالبة بالضم الكامل، أو السعي إلى اتحاد تكاملي، أو القبول المشروط بالترسيم. لكن الثابت الوحيد كان النظر إلى خور عبد الله باعتباره رئة العراق البحرية، وأي مساس به بمثابة تهديد مباشر للسيادة الوطنية والأمن القومي. واليوم، ومع بروز مشاريع استراتيجية كبرى مثل ميناء الفاو الكبير في العراق وميناء مبارك الكبير في الكويت، يتجدد النزاع بصيغته الاقتصادية، حيث أصبح التنافس على الموانئ والممرات البحرية عاملًا حاسمًا في تحديد موازين القوى في الخليج.

من هنا تأتي أهمية هذا البحث، الذي يسعى إلى دراسة الإشكالية الجيوسياسية لترسيم الحدود العراقية–الكويتية، مع التركيز على خور عبد الله أنموذجًا، من خلال تحليل أبعاده التاريخية والسياسية والاقتصادية، وتقييم انعكاساته على الأمن القومي العراقي.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في التساؤل المركزي، إلى أي مدى مثّل ترسيم الحدود العراقية–الكويتية عند خور عبد الله انعكاسًا لمعادلات القوة الدولية، وكيف أثّر ذلك على الأمن القومي العراقي في الماضي والحاضر والمستقبل؟

فرضيات البحث:

1. إن ترسيم الحدود بين العراق والكويت لم يكن عملية قانونية أو تقنية بقدر ما كان نتاجًا لاعتبارات القوة والتوازنات الدولية.

2. يمثل خور عبد الله المنفذ البحري التاريخي للعراق، وأي مساس به يعدّ تهديدًا مباشرًا لأمنه القومي.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في كونه يتناول قضية تمسّ جوهرالأمن القومي العراقي، حيث يرتبط مستقبل التجارة والاقتصاد الوطني بالقدرة على تأمين منفذ بحري مستقل. كما تكمن الأهمية في تقديم قراءة جديدة للنزاع من منظور جيوسياسي عراقي، مدعوم بالوثائق التاريخية (العثمانية والبريطانية)، بما يسهم في إعادة صياغة الخطاب الأكاديمي حول الحدود العراقية–الكويتية، بعيدًا عن الرؤى الاستعمارية أو التفسيرات الأحادية.

أهداف البحث:

1. تحليل الخلفيات التاريخية والجيوسياسية لترسيم الحدود العراقية–الكويتية.

2. دراسة أهمية خور عبد الله ودوره في معادلات الأمن والاقتصاد الوطني العراقي.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على منهج تحليلي تطبيقي ، إذ جرى توظيف خور عبد الله كأنموذج عملي لدراسة إشكالية ترسيم الحدود بين العراق والكويت. كما استخدم البحث المنهج التاريخي في تتبع جذور المشكلة، بالاعتماد على الوثائق البريطانية والعثمانية التي شكّلت الأساس الأولي لرسم الحدود في مطلع القرن العشرين. وقد أُعيد فحص هذه الوثائق للكشف عن الكيفية التي تعاملت بها القوى الاستعمارية مع الكويت ككيان منفصل عن ولاية البصرة، وما ترتب على ذلك من حرمان العراق من امتداداته البحرية الطبيعية.

وبذلك، جاء المزج بين المنهج التحليلي–التطبيقي والمنهج التاريخي القائم على الوثائق ليمنح البحث قدرة على فهم الإشكالية من زاويتين متكاملتين الأولى تحليلية تستقرئ الواقع الجيوسياسي الراهن للعراق في الخليج، والثانية تاريخية تكشف عن الجذور العميقة للمشكلة وتضعها في إطارها الاستعماري.

هيكلية البحث:

ينقسم البحث إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول : الاطار النظري الجيوسياسي

المطلب الأول : الحدود السياسية والاهمية الجيوسياسية للحدود

المطلب الثاني : الموقع الجغرافي للعراق واهميته

المبحث الثاني : التغيرات الجيوسياسية للحدود العراقية والكويتية

المطلب الأول : الأسس الوثائقية التي تكرّس احقية سيادة العراق في خور عبد الله

المطلب الثاني : الحدود البرية بين العراق والكويت في ضوء الوثائق البريطانية

المبحث الأول

الاطار النظري الجيوسياسي

تُعد دراسة الحدود السياسية للدول، ولا سيما الدول حديثة النشأة، من القضايا المحورية في علم الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، لما لها من انعكاسات مباشرة على الأمن والسيادة والاستقرار. فالحدود ليست مجرد خطوط على الخرائط، بل هي نتاج تاريخي وسياسي يعكس صراعات النفوذ وموازين القوى في فترات مختلفة. وتزداد أهمية دراسة الحدود في دول العالم الثالث، حيث غالبًا ما رسمت خطوطها في ظل الهيمنة الاستعمارية وبمعزل عن الاعتبارات الجغرافية أو الاجتماعية، مما ولّد حساسيات متكررة في العلاقات بين الدول المتجاورة.

وفي هذا السياق، يُلاحظ أن معظم إشكاليات الحدود في المشرق العربي والخليج العربي لم تنشأ عن تفاعلات محلية، بل ارتبطت مباشرة بسياسات الدول الاستعمارية التي سعت إلى فرض نفوذها على مناطق ذات أهمية استراتيجية. وقد ازدادت حدة هذه الإشكاليات مع اكتشاف النفط بكميات هائلة مطلع القرن العشرين، الأمر الذي حوّل الحدود من عامل يفترض أن يكون أداة للأمان والاستقرار إلى مصدر دائم للتوتر والتنافس المحلي والإقليمي والدولي.[1]

المطلب الأول

الحدود السياسية والاهمية الجيوسياسية للحدود

لكل دولة في العصر الحديث حدود سياسية تسمى بالحدود الدولية (International Boundaries) وهي تلك الحدود المعترف بها دوليا ، ولهذه الحدود حرمة معينة تضمنها المعاهدات والمواثيق الدولية، إلا أن فكرة إقامة الحدود بمفهومها الحديث ترجع إلى قرابة قرنين من الزمان فقط، فقبل هذا التاريخ لم تكن للحدود أهمية تذكر بل حتى إجراءات السفر وما يتعلق بها من معاملات التنقل من دولة إلى أخرى لم تكن معروفة حتى نهاية القرن التاسع عشر والدول قديماً لم تعرف الحدود وانما عرفت ما يسمى بالتخوم Frontier[2] أو أقاليم حدود والإمبراطورية الرومانية كانت تهتم بهذا النوع من أقاليم التخوم

[1] -خالد العصيمي ،ترسيم الحدود الكويتية العراقية واثرة على السياسية الخارجية الكوينية، رسالة ماجستير مقددمة الى كلية العلوم السياسية ،كلية الاداب ، 2012، ص14.

[2] - التخوم هي مساحات أو غابات كثيفة وقد ظهرت نتيجة لتوسع الدول والامبراطوريات في أوقات تاريخية مختلفة ثم ضعف نفوذها حتى وقعت عند ظواهر جغرافية عملت على الحجز فيما بينها مثل الجبال والهضاب والأنهار أو غير ذلك من المناطق التي كانت تترك مناطق دفاعية وبقيت هذه الظواهر المسماة بالتخوم وبمرور الزمن وازدياد عدد السكان وقدرتهم في السيطرة على البيئة والتحكم بمواردها، دفع أكثر الدول إلى أن تضم مناطق التخوم إلى مجالها الإقليمي، ينظر: د.محمد عبد الغني ، الجغرافية والمشكلات الدولية ، ص103-104.

وأصبحت الحدود ضرورية في العصر الحديث لأن خط الحدود يحدد المدى الذي تستطيع فيه الدولة أن تمارس سيادتها وسلطانها وحق الانتفاع بها وينصرف هذا المفهوم على المجال البري والمائي والجوي، من أجل تنظيم العلاقات بينها وبين غيرها من الدول ولتحفظ لسكانها حقوقهم على أراضيهم.[1]

يمثل خط الحدود الإطار المكاني الذي تُمارس الدولة داخله سيادتها على الأرض والإنسان والموارد. فهو لا يقتصر على كونه فاصلًا جغرافيًا مرسومًا على الخريطة، بل هو تجسيد لهوية الدولة ومجالها الحيوي، إذ يحدد اللغة التي يتحدث بها السكان، والثقافة التي ينتمون إليها، والعقائد والأفكار التي يعتنقونها، بل وحتى أنماط حياتهم اليومية من طعام وصحافة وتعليم. كما يعكس خط الحدود الإطار الذي تنطلق منه الدولة في بناء مؤسساتها العسكرية والأمنية، باعتباره الخط الأول للدفاع عن أراضيها ومصالحها.[2]

ومن ثمّ، فإن الحدود السياسية ليست مجرد خطوط هندسية أو تقسيمات إدارية بين دولتين متجاورتين، وإنما هي بنية متكاملة تحمل أبعادًا سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية وعسكرية. وتزداد أهميتها بقدر ما توليها الدولة من عناية ورعاية وحماية، إذ ترتبط بوجودها وسيادتها، وتتحول إلى مرآة تعكس قوتها أو ضعفها في مواجهة محيطها الإقليمي والدولي.[3]

ومن خلال ما تقدم يمكن التمييز بين التخوم والحدود من خلال طبيعة كل منهما ووظيفته. فالتخوم تمثل مساحة جغرافية ذات امتداد طولي وعرضي، قد تكون منطقة طبيعية أو بشرية تفصل بين كيانين سياسيين، بينما الحدود هي خطوط دقيقة ترسم على الخرائط ولا تمتلك مساحة قائمة بذاتها. وغالبًا ما تكون التخوم ذات طبيعة طبيعية، مثل الجبال أو الأودية، في حين أن الحدود من صنع الإنسان، تُحدَّد بالاتفاقيات أو القرارات السياسية. ومثال ذلك أن وادي الراين يُعد منطقة تخوم طبيعية بين فرنسا وألمانيا، أما النهر نفسه حين اعتُمد خطًا فاصلاً فقد أصبح يمثل حدًا سياسيًا ذا صفة صناعية.

ويختلف الاثنان من حيث الثبات والتغير؛ فالتخوم الطبيعية أو اللغوية أو الدينية يصعب تحريكها أو تغييرها، بينما يمكن للحدود السياسية أن تتبدل تبعًا للصراعات أو التسويات الدولية، ولا سيما في مناطق الاحتكاك والصدام. ومع ذلك، فقد حدث في كثير من الأحيان خلط بين المفهومين، سواء من بعض الساسة أو من غير المتخصصين وحتى العامة، نتيجة حداثة ظهور فكرة الحدود السياسية المعاصرة، وضعف انتشار الخرائط الدقيقة ووسائل المسح الحديثة في القرون الماضية. لكن من الناحية العلمية، يظل الفرق قائمًا؛ إذ إن التخوم مشتقة من معنى "التخم" أي ما يجاور ويلاصق، بينما الحد هو ما يحيط بالدولة ليحدد نطاقها السياسي والسيادي.[4]

المطلب الثاني

الموقع الجغرافي للعراق واهميته

يتسم العراق بتنوع جغرافي واضح يمكن تقسيمه إلى ثلاث وحدات طبيعية كبرى. ففي الغرب تمتد المنطقة الصحراوية التي تُشكّل مساحة شاسعة من الأراضي الجافة قليلة السكان، تصل إلى نحو (270) ألف كيلومتر مربع، وتمثل الامتداد الطبيعي للبادية العربية.[5] وفي الوسط تقع منطقة السهول والمنخفضات، وهي أكثر مناطق العراق خصوبة وتُقسم إلى شطرين أولهما منطقة الجزيرة الواقعة بين نهري دجلة والفرات وتضم حوض وادي الثرثار، وثانيهما السهل الرسوبي الممتد من بغداد حتى شط العرب حيث تنتشر الأهوار الكبرى مثل هور الحمار وهور الحويزة، التي مثّلت عبر التاريخ بيئة طبيعية

[1] -دولت احمد صادق واخرون، الجغرافية السياسية، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 1961، ص93
[2] -د. محمد الديب، الجغرافية السياسية، مكتبة الانجلو، مصر، 1976، ص236.
[3] -د.محمد عبد الغني ، الجغرافية والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1971، ص104 .
[4] - ينظر : محمد الديب ، المصدر السابق ، ص102-103 .
[5] - فتحي أبو عيانة ، دراسات في جغرافية شبة جزيرة العرب ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1994 ، ص45

فريدة للإنسان. أما شمال البلاد وشرقها فتشغله المناطق الجبلية، وهي امتداد لجبال زاغروس، وتمتاز بارتفاعاتها وتنوعها المناخي ووفرة المياه فيها.[1]

وتعزز هذا التنوع شبكة الأنهار الكبرى التي يشتهر بها العراق، وعلى رأسها نهرا دجلة والفرات. يدخل الفرات من جهة الغرب عند مدينة القائم، ويتشعب قرب الرمادي وهيت، ثم يقترب من نهر دجلة في محيط بغداد بفاصل لا يتجاوز (35) كيلومترًا، قبل أن يلتقيا عند كرمة علي جنوب البصرة. أما دجلة، فيدخل الأراضي العراقية من الشمال عند خابور، ويعبر الموصل متجهًا جنوبًا بطول يقارب (1800) كيلومتر، ليلتقي بالفرات ويكوّنا معًا شط العرب. ويتخذ شط العرب طريقه نحو الخليج العربي مشكّلًا دلتا واسعة يتراوح عرضها بين (1500–4000) متر، بينما يتأثر عمقه بحركة المد والجزر، ويغذيه نهر قارون القادم من الأراضي الإيرانية.[2]

هذا التكوين الجغرافي جعل العراق واحدًا من أهم الدول الاستراتيجية في الوطن العربي. فهو يقع عند نقطة التقاء المشرق العربي بالجزيرة العربية، ويرتبط بالأناضول من الشمال وبإيران من الشرق، وتبلغ مساحته نحو (434) ألف كيلومتر مربع. أما حدوده البرية فتصل إلى (3631) كيلومترًا مع ست دول مجاورة، في حين لا يتعدى ساحله على الخليج العربي (58) كيلومترًا فقط، الأمر الذي يفسر حساسية موقعه البحري. [3]

وإذا كان الموقع البري للـ[illegible]قعه البحري أضفى عليه أبعادًا إضافية في معادلة القوة والنفوذ. فالموقع البحري لاي دوله يَعد عاملا حاسمًا في تحديد مصالحها الاقتصادية والسياسية، إذ يتيح لها الانفتاح على طرق التجارة العالمية ويمنحها مكانة بارزة في

[1] - علي حفوش ، العراق ومشكلات الحاضر وخيارات المستقبل ، دار كنوز الأدبية ، بيروت ، 2000، ص 77
[2] - ناجي علوش، الوطن العربي "الجغرافية الطبيعة والبشرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986، ص 61
[3] - Fawcett, L. (2016). International Relations of the Middle East. Oxford: Oxford University Press, p. 54.5

[4] - إبراهيم الغوري ، اطلس العالم ، دار المشرق العربي، ط5 ، سوريا ، 2006 ، ص36

الخريطة الجيوسياسية. وقد ذهب أنصار المدرسة الجيوبوليتكية إلى أن السيطرة على البحار تمثل محورًا للتوازن بين قوى البر وقوى البحر[1]، حتى إن بعض المفكرين شبّهوا السواحل البحرية بـ "العين التي ترى من خلالها الدولة العالم"، ما يجعل امتلاك منفذ بحري عاملًا جوهريًا في مكانة الدولة وهيبتها الدولية[2].

لكن وضع العراق يختلف عن كثير من جيرانه؛ فهو وإن كان يتوسط خمسة مسطحات مائية كبرى (بحر قزوين، البحر الأسود، البحر المتوسط، البحر الأحمر، والخليج العربي)، إلا أن قيمته الفعلية لا تتجسد إلا في ارتباطه بالخليج العربي، نظرًا لبعد المسطحات الأخرى عن أراضيه ووجود حواجز طبيعية وجبلية تحد من أثرها المباشر[3]. ويقتصر الساحل العراقي على شريط ضيق لا يتجاوز (56 كم) مقابل حدود برية تصل إلى (3424 كم)، ما يجعل العراق في حكم الدولة شبه الحبيسة التي يغلب عليها الطابع البري أكثر من البحري.[4]

وهكذا، فإن القيمة الحقيقية لساحل العراق لا تكمن في طوله، بل في موقعه الاستراتيجي باعتباره المنفذ الوحيد نحو البحر. ومن هنا برزت حساسية منطقة خور عبد الله، التي تمثل الشريان البحري الأوحد للتجارة العراقية ومصدرًا متجددًا للنزاعات الحدودية مع الكويت، حيث تتقاطع اعتبارات السيادة الوطنية مع حسابات الأمن والاقتصاد. وبذلك يصبح موقع العراق البحري، رغم ضآلته، عنصرًا جوهريًا في فهم إشكالية حدوده الجنوبية وما تثيره من تداعيات جيوسياسية مستمرة.

المبحث الثاني

التغيرات الجيوسياسية للحدود العراقية والكويتية

خضعت مشكلة الحدود بين العراق والكويت منذ بدايات القرن العشرين لجملة من المؤثرات السياسية التي ساهمت تارة في تأزيم العلاقات الثنائية وأخرى في تهدئتها. لم تكن الحدود العراقية–الكويتية مجرّد خطوط مرسومة على الخرائط، بل شكلت منذ بدايات القرن العشرين محورًا لصراع جيوسياسي متكرر. فقد خضعت هذه الحدود لتقلبات المواقف السياسية في العراق بحسب تغيّر أنظمته الحاكمة، إذ ارتبطت رؤية كل نظام بطبيعة مصالحه مع الجوار الإقليمي وميزان القوى الدولي. ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 وحتى ترسيم الحدود نهائيًا بموجب قرار مجلس الأمن رقم 833 لسنة 1993، ظلّت الكويت تمثل في المخيال العراقي قضية سيادة جغرافية ومفتاحًا لمعادلات القوة في الخليج العربي.

منذ الاتفاق العثماني البريطاني عام 1913، والذي اعتمد أساسًا للرسائل المتبادلة عام 1923 بين الشيخ أحمد الجابر الصباح والمندوب البريطاني، كانت بريطانيا تُدرك أن رسم حدود الكويت يعني في الوقت نفسه التحكم بمصير العراق البحري. فعندما طالب العراق بالانضمام إلى عصبة الأمم عام 1932، اشترطت بريطانيا أن يوافق على ترسيم حدوده مع الكويت. وجاءت مذكرة نوري السعيد في تموز 1932 بهذا السياق، والتي أصبحت لاحقًا وثيقة مرجعية في الأمم المتحدة. غير أن هذا الترسيم لم يكن تعبيرًا عن قناعة جغرافية بقدر ما كان خضوعًا لمعادلة قوة فرضتها بريطانيا التي أرادت حماية منفذ الكويت البحري من أي مطالب عراقية مستقبلية.[5]

---

[1] - محمد الموسوي ، اثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقة مع دول المجال الاسيوي الجديد(دراسة في الجغرافية السياسية)رسالة ماجستير ، 20011 ، ص50

[2] - عبد المنعم ، صبري الهيتي ، الجغرافية السياسية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، العراق ، 1982، ص32.

[3] - خطاب العاني ، نوري البرازي ، جغرافية العراق ، دار الكتب ، العراق ، 1979 ، ص40

[4] - جاسم الخلف ، الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر ، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع ، مصر ، 1999,ص117 .

[5] - وثيقة نوري السعيد إلى المندوب السامي البريطاني، 1932/7/21. أرشيف الأمم المتحدة، ملحق قرار مجلس الأمن 833 (1993).

لكن الموقف العراقي تغيّر سريعًا. فمع صعود الملك غازي عام 1938، برز خطاب وطني يرى أن الكويت امتداد جغرافي طبيعي لولاية البصرة، وأن العراق وريث شرعي للدولة العثمانية. هذا التحول عكس بوضوح القراءة الجيوسياسية للموقع؛ فالعراق بحدوده البحرية المحدودة (56 كم فقط) كان يرى في الكويت منفذًا استراتيجيًا للخليج، بينما اعتبرت بريطانيا أن أي توسع عراقي باتجاه الكويت يهدد التوازن القائم في الخليج العربي الذي كان تحت نفوذها المباشر[1]

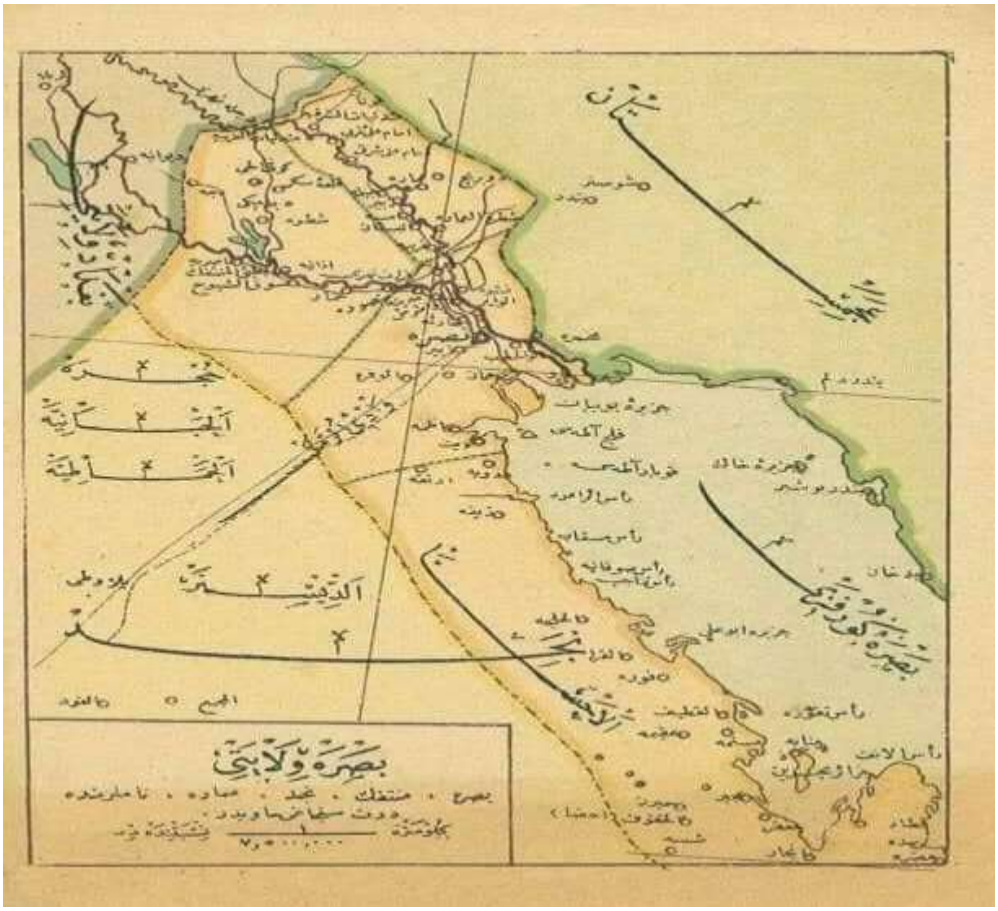

خلال خمسينيات القرن العشرين، أعاد العراق طرح قضية الحدود في إطار المفاوضات حول استئجار جزيرة وربة وتأمين المياه العذبة للكويت. هذه الطروحات لم تكن مجرد مطالب ثانوية، بل تجسيدًا لإدراك عراقي بأن السيطرة على جزر الكويت تعني التحكم بممر خور عبد الله، وبالتالي تأمين منفذه البحري الوحيد. ومع ذلك، اصطدمت هذه الرؤية مرة أخرى برفض بريطاني مطلق، لأن الحفاظ على استقلال الكويت كان جزءًا من الاستراتيجية الغربية لضمان موازنة العراق القوي في المنطقة[2].

أما في أواخر العهد الملكي، فقد اتجه نوري السعيد إلى خيار أكثر براغماتية، حين اقترح عام 1958 انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي الهاشمي (العراق – الأردن). لم يكن هذا الاقتراح بدافع الوحدة القومية فحسب، بل لأنه كان سيحقق هدفًا جيوسياسيًا مزدوجًا أولًا كسر الحصار البحري الذي يعانيه

[1] - محمد الأدهمي، الكويت والعراق" قراءة في وثائق النزاع الحدودي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1997، ص 83.

[2] - خليل علي مراد، الخليج العربي" دراسة في الجغرافيا السياسية، دار مجدلاوي، عمان ، 2001، ص 212.

العراق، وثانيًا تعزيز موارد الاتحاد من خلال عوائد نفط الكويت. وهنا برزت لأول مرة معادلة "النفط + المنفذ البحري" كأساس في التفكير العراقي تجاه الكويت[1].

جاء عام 1961 ليشكل منعطفًا جديدًا؛ إذ منحت بريطانيا الكويت استقلالها، لتتحول القضية من نزاع ثنائي إلى ملف إقليمي ودولي. برقية عبد الكريم قاسم التي صيغت بلهجة تهنئة، لكنها تجاهلت الاعتراف الصريح بالاستقلال، عكست الموقف الجيوسياسي العراقي الواضح العراق لا يعارض التخلص من النفوذ البريطاني، لكنه يرفض القبول بدولة جديدة تحاصره من منفذه البحري الوحيد. وقد دفع هذا الموقف إلى تدخل عربي (قوات الجامعة العربية) ودولي (بريطانيا مجددًا) لحماية الكويت، وهو ما رسّخ البعد الدولي لإشكالية الحدود[2].

الشكل (3) خريطة العراق توضح ان الكويت كان قضاء تابع الى ولاية البصرة

يرى الباحث أن خور عبد الله عراقي لأن الكويت كانت قضاءً تابعًا لولاية البصرة، وهو ما يؤكد الارتباط التاريخي والإداري بينهما في العهد العثماني. فالتقسيمات الإدارية آنذاك لم تكن تفصل الكويت عن العراق، بل جعلتها جزءًا من مجال ولاية البصرة البحري الممتد حتى سواحل الخليج. ومن ثمّ، فإن أي فصل لاحق بينهما جاء نتيجة تدخل القوى الاستعمارية، ولا سيما بريطانيا التي سعت إلى إنشاء كيان منفصل يحول دون امتداد العراق إلى البحر ويضعه في حالة من "الاختناق الجغرافي".

ويضيف الباحث أن هذا الإدراك التاريخي انعكس على الوعي الجيوسياسي للعراق بعد قيام دولته الحديثة، إذ ظلّ يعتبر خور عبد الله رئته البحرية الوحيدة، ويرى أن فقدانه أو تقليص السيادة عليه يعني تكريس وضع العراق كدولة شبه حبيسة. ومن هنا، اتخذت السياسات العراقية المتعاقبة مواقف متشددة أحيانًا ومرنة أحيانًا أخرى، لكنها جميعًا انطلقت من ثابت واحد: أن الخور امتداد طبيعي للسيادة العراقية، وأن

[1] Charles Tripp, A History of Iraq. Cambridge: Cambridge University Press, 2007, p. 141-

[2] - علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الخامس، دار الورّاق، بغداد 2006، ص 332.

فصل الكويت عنه لا يمثل إرادة محلية بقدر ما هو نتاج قرار استعماري فرضته بريطانيا لحماية مصالحها في الخليج وإبقاء العراق تحت الضغط الجغرافي.

خريطة العراق عام 1900 توضح ان المطلاع كانت منطقة عراقية كذلك جزيرة بوبيان و وربة

المطلب الأول

الأسس الوثائقية التي تكرّس احقية سيادة العراق في خور عبد الله

يُعدّ البُعد الوثائقي من أهم المرتكزات التي يعتمد عليها العراق في تأكيد سيادته التاريخية على خور عبد الله والمناطق الحدودية المجاورة مثل (صفوان، ام قصر) فالوثائق البريطانية التي تعود إلى فترة ما قبل وأثناء الانتداب البريطاني في الخليج العربي، تكشف بوضوح أن حدود الكويت لم تكن محددة بدقة، وأن مناطق النفوذ البحري كانت تُدار وفق معايير سياسية استعمارية أكثر من كونها نابعة من واقع إداري محلي.

ففي إحدى المراسلات الرسمية وردت عبارة "حدود الكويت غير معروفة (K.F unknown)" ، كما جاء في موضع آخر أن الكويت *"لا يمكنها المطالبة بأم قصر أو صفوان" هذا النص يُظهر إدراكًا بريطانيًا مبكرًا بأن هذه المناطق جزء من الأراضي العراقية بحكم انتمائها الإداري إلى ولاية البصرة العثمانية، وارتباطها الجغرافي بالممرات المائية التي تمثل شريان الحياة لميناء البصرة[1]

إلى جانب ذلك، تكشف السجلات البريطانية أن السيطرة على خور عبد الله كانت دائمًا في يد العراق، حيث اعتُبر الممر البحري الرئيس الذي يربط البصرة بالخليج العربي. وقد وردت إشارات متكررة في المحاضر البريطانية إلى أن أم قصر على وجه الخصوص ليست ضمن الأراضي الكويتية، بل تابعة

[1] .- The National Archives (UK), Colonial Office Records, Iraq–Kuwait Frontier Negotiations, 1923, File No. CO 730/109, London: The National Archives, Kew.

لولاية البصرة حتى منتصف القرن العشرين[1]. هذه الحقيقة الجغرافية تعكس وعيًا استعماريًا بريطانيًا، مفاده أن منح الكويت منافذ بحرية شمال خور الصبية لم يكن يستند إلى أسس تاريخية أو قانونية، بل إلى اعتبارات سياسية تهدف إلى خلق حاجز بحري أمام العراق ومنعه من التمدد في الخليج.[2]

إن خطورة هذه الوثائق تكمن في أنها تكشف بوضوح أن بريطانيا لم تنظر إلى الحدود الكويتية ككيان محدّد أو طبيعي، بل تعاملت معها كورقة لإعادة هندسة التوازنات في الخليج بما يقيّد العراق. وهو ما يطرح تساؤلات جدّية حول شرعية اتفاقيات الترسيم اللاحقة، لا سيما قرار مجلس الأمن رقم 833 لسنة 1993، الذي قسّم خور عبد الله بين العراق والكويت. فقد اعتبر الكثير من العراقيين هذا القرار تنازلًا عن رئة العراق البحرية، استنادًا إلى وثائق لم تُعرض بشفافية كاملة في حينها.[3]

وعليه، فإن هذه الوثائق تمثل قاعدة صلبة يمكن للعراق أن يستند إليها لإعادة فتح ملف الحدود البحرية مع الكويت، ليس باعتباره نزاعًا تاريخيًا فقط، وإنما كقضية سيادة ترتبط مباشرة بمصالحه الاستراتيجية، وأمنه القومي، ومستقبله الاقتصادي في الخليج العربي.

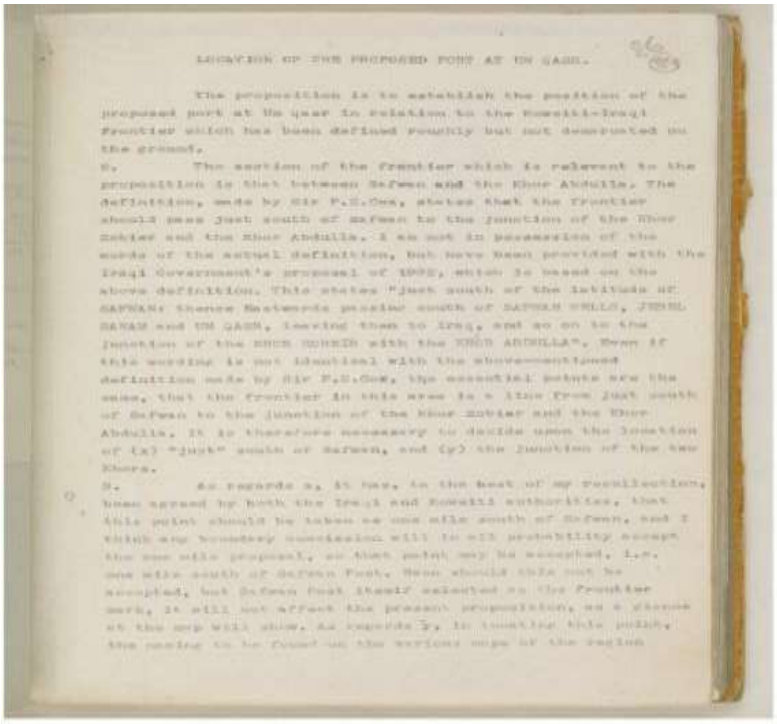

[1] - عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الأول، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988، ص 115.

[2] - محمد مظفر الأدهمي،الكويت والعراق: قراءة في وثائق النزاع الحدودي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1997، ص 76–83.

[3] - United Nations Security Council, Resolution 833 (1993), New York, 1993- .

[4] - من خلال قراءة الوثيقة البريطانية الظاهرة في الصورة Location of the Proposed Port at Um Qasr يمكن ملاحظة النقاط التالية:

- الوثيقة تحدد أن القطاع الحدودي المهم يقع بين صفوان وخور عبد الله
- التعريف الذي قدّمه السير برسي كوكس أشار إلى أن الحدود تبدأ "جنوب صفوان" وتمتد إلى ملتقى خور الزبير وخور عبد الله
- النص يذكر أن هذا الممر (أي أم قصر وصفوان وخور عبد الله) يُترك للعراق، إذ تم الاتفاق أن المنطقة الواقعة بين صفوان وأم قصر تظل عراقية.

الحدود الجيوسياسية في ضوء الوثائق البريطانية:

تكشف الوثائق البريطانية العائدة إلى فترة الانتداب وما قبله عن طبيعة الحدود العراقية–الكويتية باعتبارها نتاجًا لاعتبارات سياسية واستراتيجية أكثر منها خطوطًا طبيعية أو إدارية. فالوثيقة المعنونة " Location of the Proposed Port at Um Qasr" تشير بوضوح إلى أن القطاع الحدودي الأكثر حساسية كان الممتد بين صفوان وخور عبد الله، إذ اعتُبر هذا الممر المائي بمثابة الحد الفاصل الذي يحدد النفوذ بين العراق والكويت.

توضح الوثيقة أن تعريف الحدود، وفق ما نقله السير برسي كوكس، يبدأ من النقطة الواقعة جنوب صفوان وصولًا إلى التقاء خور الزبير بخور عبد الله. هذا التعريف لم يكن نتاج تفاهم محلي بقدر ما كان صياغة استعمارية هدفت إلى تثبيت الوضع الميداني بما يخدم المصالح البريطانية في الخليج. ومن اللافت أن الوثيقة نفسها تعترف بأن حدود الكويت في ذلك الوقت لم تكن محددة بدقة، ما يعني أن مسألة تبعية المناطق الساحلية مثل أم قصر لم تكن محسومة قانونيًا بل خاضعة للاجتهاد السياسي.

كما تبرز الوثيقة أن ميناء أم قصر، الذي اقترح العراقيون تطويره ليكون منفذًا بحريًا استراتيجيًا، كان ضمن الأراضي العراقية الواقعة جنوب صفوان، ولم يكن محل خلاف في تلك الفترة. بل إن البريطانيين أنفسهم أقروا ضمنيًا بأن هذا الميناء يقع في الأراضي العراقية، وهو ما يتعارض مع الادعاءات الكويتية اللاحقة.

ومن منظور جيوسياسي، تكشف هذه المعطيات أن العراق كان يتمسك بخور عبد الله وأم قصر بوصفهما رئته البحرية الوحيدة، بينما كانت بريطانيا تسعى لإبقاء الكويت كحاجز سياسي وجغرافي يحد من قدرة العراق على التحول إلى قوة بحرية مهيمنة في الخليج. وهكذا، فإن الحدود في هذه المنطقة لم تكن مجرد خطوط فاصلة، بل كانت أداة لتكريس توازنات إقليمية ودولية تستجيب لمصالح القوى الاستعمارية أكثر من مصالح سكان المنطقة.[1]

المطلب الثاني : الحدود البرية بين العراق والكويت في ضوء الوثائق البريطانية

تشير الوثائق البريطانية، وخصوصًا ما ورد في سجلات وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية البريطانية، إلى أن مشكلة الحدود بين العراق والكويت لم تكن نتاج خلاف محلي بقدر ما كانت انعكاسًا لترتيبات سياسية فرضتها القوى الاستعمارية في مطلع القرن العشرين. ففي وثيقة تعود لعام 1932، يظهر أن إعلان الحدود الكويتية–العراقية قد جاء استنادًا إلى ما تضمنته الاتفاقية العثمانية–التركية لعام 1913، والتي اعترفت بها بريطانيا كأساس للحدود، غير أن تطبيقها الفعلي ظلّ محل جدل حتى بعد استقلال العراق وقبوله في عصبة الأمم.

وتؤكد الوثيقة أن العراق، ممثلًا بحكومته في تلك الفترة، أبدى تحفظات واضحة على بعض النقاط المتعلقة بترسيم الحدود، خاصة في المناطق الساحلية الحساسة مثل صفوان وأم قصر وخور عبد الله إذ أشار الجانب العراقي إلى أن هذه المناطق كانت تابعة إداريًا لولاية البصرة العثمانية، ولا يمكن اعتبارها جزءًا من الكويت. ورغم ذلك، استمرت بريطانيا في فرض رؤيتها الخاصة التي تقضي بمنح الكويت عمقًا جغرافيًا أوسع، بما يضمن لها منفذًا بحريًا ويحول في الوقت ذاته دون امتداد العراق بحرًا بشكل مؤثر

كما ورد في الوثيقة أن المداولات بين لندن وبغداد والكويت تضمنت مراسلات متكررة بشأن نقاط الترسيم، أبرزها موقع "جنوب صفوان" والتقاء خور الزبير بخور عبد الله. وكان البريطانيون يرون أن من مصلحتهم الإبقاء على هذه المناطق موضع خلاف، بحيث تستخدم كورقة ضغط دبلوماسية لضبط

[1]- The National Archives (UK), Colonial Office Records, Location of the Proposed Port at Um Qasr in Relation to the Kuwait-Iraq Frontier, File No. CO 730/109, London: The National Archives, 1923

الموقف العراقي. وفي المقابل، كان العراق يصرّ على أن الممر البحري (خور عبد الله) يمثل المنفذ الطبيعي لموانئه في البصرة، وأن أي مساس بسيادته عليه يُعد تهديدًا مباشرًا لأمنه القومي.

وتكشف الوثيقة أيضًا عن دور السفارة البريطانية في بغداد عام 1938 في إعاقة أي محاولة عراقية لفرض أمر واقع على الأرض. فقد ورد فيها أن بريطانيا أبلغت العراق رسميًا أن أي مطالبة بامتداد نحو الكويت ستُقابل بالرفض استنادًا إلى "الترتيبات الدولية السابقة"، وهو ما يعكس إدراكًا استعماريًا بأن إبقاء العراق في وضع "شبه حبيس" هو خيار استراتيجي يخدم التوازنات في الخليج[1]

يرى الباحث إن الوثائق البريطانية تعكس أن مسألة الحدود لم تكن مجرد خلاف على خرائط، بل كانت أداة جيوسياسية بيد القوى الاستعمارية لإعادة تشكيل المنطقة. إذ جرى تثبيت الكويت ككيان منفصل ومؤمَّن استراتيجيًا على حساب العراق، رغم أن الواقع التاريخي والإداري كان يضع مناطق مثل أم قصر وصفوان وخور عبد الله ضمن نطاق ولاية البصرة. وهذا ما جعل العراق يتمسك طويلًا برؤية تعتبر هذه المناطق امتدادًا طبيعيًا لسيادته، حتى بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 833 عام 1993 الذي قسّم الخور بصورة نهائية.

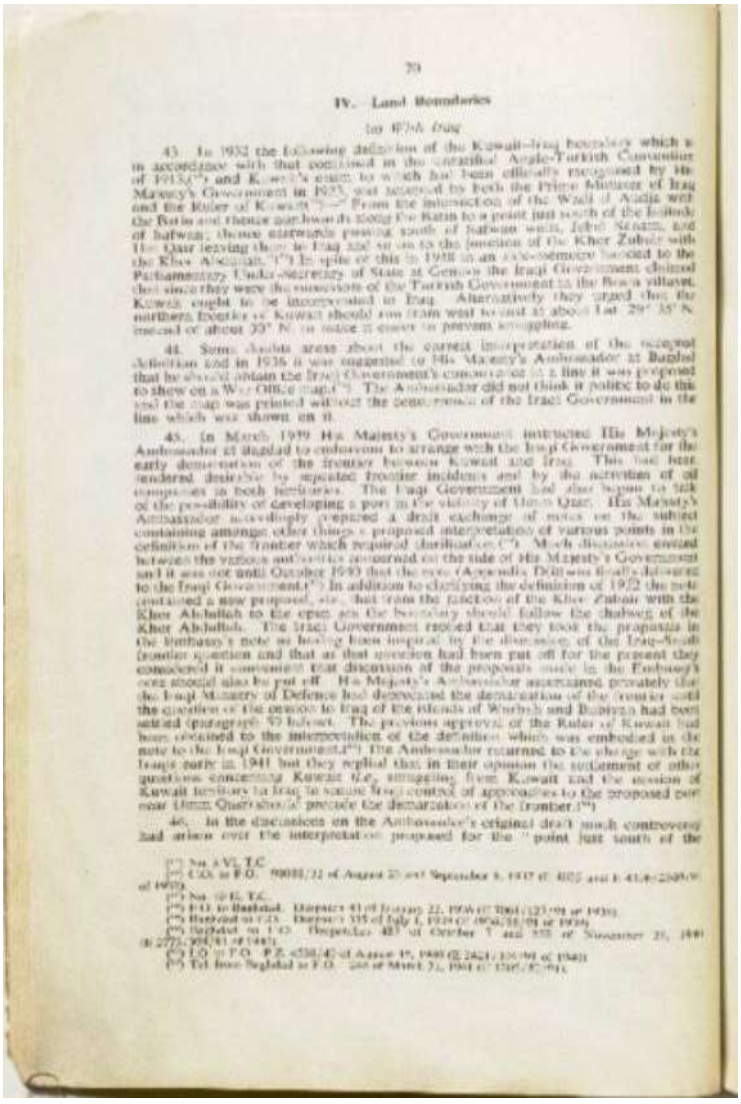

IV. Land Boundaries

(a) With Iraq

43. In 1932 the following definition of the Kuwait–Iraq boundary which is in accordance with that contained in the unratified Anglo-Turkish Convention of 1913[*] and Kuwait's claim to which has been officially recognised by His Majesty's Government in 1923, was accepted by both the Prime Ministers of Iraq and the Ruler of Kuwait[†]:—"From the intersection of the Wadi al Audja with the Batin and thence northwards along the Batin to a point just south of the latitude of Safwan; thence eastwards passing south of Safwan wells, Jebel Sfaam, and Um Qasr leaving them in Iraq and so on to the junction of the Khor Zubair with the Khor Abdullah."[‡] In spite of this in 1938 in an answer[§] issued to the Parliamentary Under-Secretary of State at Geneva the Iraqi Government claimed that since they were the successors of the Turkish Government to the Basra vilayet, Kuwait ought to be incorporated in Iraq. Alternatively they urged that the northern frontier of Kuwait should run from west to east at about Lat. 29° 35' N. instead of about 30° N. in order to prevent smuggling.

44. Some doubts arose about the correct interpretation of the accepted definition and in 1936 it was suggested to His Majesty's Ambassador at Baghdad that he should obtain the Iraqi Government's concurrence to a line which was proposed to them on a War Office map.[‖] The Ambassador did not think it politic to do this and the map was printed without the concurrence of the Iraqi Government in the line which was shown on it.

45. In March 1939 His Majesty's Government instructed His Majesty's Ambassador at Baghdad to endeavour to arrange with the Iraqi Government for the early demarcation of the frontier between Kuwait and Iraq. This had been rendered desirable by repeated frontier incidents and by the activities of oil companies in both territories. The Iraqi Government had also begun to talk of the possibility of developing a port in the vicinity of Umm Qasr. His Majesty's Ambassador accordingly prepared a draft exchange of notes on the subject containing amongst other things a proposed interpretation of various points in the definition of the frontier which required clarification.[¶] Much discussion ensued between the various authorities concerned on the side of His Majesty's Government and it was not until October 1939 that the note (Appendix D) was finally delivered to the Iraqi Government.[**] In addition to clarifying the definition of 1922 the note contained a new proposal, viz., that from the junction of the Khor Zubair with the Khor Abdullah to the open sea the boundary should follow the thalweg of the Khor Abdullah. The Iraqi Government replied that they took the proposals in the Ambassador's note as being then inspired by the discussions of the Iraq–Saudi frontier question and that as that question had been put off for the present they considered it convenient that discussion of the proposals made in the Embassy's note should also be put off. His Majesty's Ambassador ascertained privately that the Iraqi Ministry of Defence had demanded the demarcation of the frontier until the question of the cession to Iraq of the islands of Warbah and Bubiyan had been settled (paragraph 50 below). The previous approval of the Ruler of Kuwait had been obtained to the interpretation of the definition which was embodied in the note to the Iraqi Government.[††] His Ambassador returned to the charge with the Iraqis early in 1941 but they replied that in their opinion the settlement of other questions concerning Kuwait (*e.g.*, smuggling from Kuwait and the cession of Kuwait territory to Iraq to secure free control of approaches to the proposed new river Umm Qasr) should precede the demarcation of the frontier.[‡‡]

46. In the discussions on the Ambassador's original draft much controversy had arisen over the interpretation proposed for the "point just south of the

[*] See I.V, T.C.
[†] C.O. to F.O. [illegible]
[‡] See I.V, T.C.
[§] F.O. to Baghdad. Despatch [illegible]
[‖] Baghdad to F.O. Despatch [illegible]
[¶] Baghdad to F.O. Despatch [illegible]
[**] F.O. to F.O. P.Z. [illegible]
[††] Tel. from Baghdad to F.O. [illegible]

[1] The National Archives (UK), Foreign Office Records, Land Boundaries: Iraq–Kuwait, File - FO 371/10035, London: The National Archives, 1932.

تذكر الوثيقة أن الخط الحدودي المثير للجدل كان يبدأ من جنوب بلدة صفوان، ثم يمتد إلى ملتقى خور الزبير وخور عبد الله. هذا التحديد كان يعني ضمنًا أن الأراضي الواقعة بين صفوان وأم قصر تبقى عراقية، وأن الممر المائي خور عبد الله يمثل الامتداد البحري الطبيعي للعراق نحو الخليج. وهو ما يعكس اعترافًا ضمنيًا من الجانب البريطاني بأن هذه المنطقة لا تدخل ضمن نطاق الكويت.

كما تضيف الوثيقة أن حدود الكويت وُصفت في تلك المرحلة بأنها غير معروفة، إذ ورد فيها نص صريح يشير إلى أن"حدود الكويت غير معروفة (K.F. unknown)"، وأنه لا يمكن للكويت أن تطالب بمناطق مثل أم قصر أو صفوان. هذا التصريح البريطاني يبرز إدراكًا واضحًا بأن هذه المناطق تقع بحكم الجغرافيا والإدارة ضمن ولاية البصرة العثمانية، وأن أي محاولة لإلحاقها بالكويت لاحقًا لم تكن ذات أساس قانوني.[1]

الخاتمة

يمثل النزاع حول الحدود العراقية–الكويتية، وبالأخص قضية خور عبد الله، واحدة من أعقد المشكلات الجيوسياسية التي واجهها العراق منذ تأسيس دولته الحديثة عام 1921 وحتى اليوم. إذ لم يكن هذا النزاع مجرد خلاف ثنائي بين دولتين متجاورتين على خطوط حدودية، بل هو انعكاس لترتيبات استعمارية فرضتها بريطانيا في مطلع القرن العشرين، دون أن تأخذ في الاعتبار الحقائق التاريخية والجغرافية والاجتماعية التي كانت تربط الكويت بولاية البصرة. وقد أدى هذا الوضع إلى بروز إشكالية جيوسياسية مستمرة، جعلت العراق، وهو الدولة ذات العمق الحضاري الكبير، يواجه معضلة كونه شبه حبيس بحريًا، محاصرًا في منفذ ضيق لا يتناسب مع مكانته وموقعه الجغرافي.

لقد بيّن البحث أن قضية الحدود بين العراق والكويت، وتجسيدها الأوضح في نزاع خور عبد الله، تمثل نموذجًا صارخًا لكيفية تداخل العوامل التاريخية بالسياسية والاقتصادية في صناعة الحدود. فهي حدود لم تُرسم وفق اعتبارات محلية، بل فُرضت في لحظة استعمارية استهدفت كبح العراق ومنعه من التحول إلى قوة بحرية مؤثرة في الخليج.

وإذا كان القرار 833 قد شكّل لحظة مفصلية في تكريس الوضع القائم، فإن الوثائق التاريخية تثبت أن العراق يملك حججًا قوية لإعادة النظر في هذا الملف، أو على الأقل لتقوية موقفه التفاوضي. ومن هنا، فإن مستقبل الأمن القومي العراقي، خاصة في جانبه الاقتصادي، سيظل مرتبطًا بمصير خور عبد الله، وبقدرة العراق على تحويله من رمز للنزاع إلى فضاء للتعاون يضمن له سيادته ويحمي مصالحه في عالم تتزايد فيه أهمية الممرات البحرية

أولا: النتائج :

1. الطابع الاستعماري لترسيم الحدود: أثبت البحث، من خلال الوثائق البريطانية والعثمانية، أن الحدود لم تكن نابعة من تفاهم محلي، بل جاءت نتيجة قرارات استعمارية هدفت إلى حماية مصالح بريطانيا في الخليج. وهذا يفسر الغموض الذي لازم توصيف حدود الكويت في المراسلات الرسمية البريطانية، حيث وردت عبارة "حدود الكويت غير معروفة (K.F unknown)"، وهو ما يُعد اعترافًا ضمنيًا بعدم وجود كيان حدودي محدد للكويت قبل القرن العشرين.

2. خور عبد الله كرمز للأمن القومي العراقي: بيّن البحث أن العراق يعتبر خور عبد الله شريانًا بحريًا حيويًا، وأن أي مساس بسيادته عليه يهدد أمنه الاقتصادي والسياسي. فالخور يربط العراق بموانئه في أم

[1] - The National Archives (UK), Foreign Office Records, Land Boundaries: Iraq–Kuwait, File FO 371/10035, London: The National Archives, 1932, p. 20

قصر والفاو، ويمثل بوابته الوحيدة على الخليج العربي. ومن هنا، فإن النزاع حوله لم يكن يومًا مجرد مسألة فنية، بل قضية سيادة ووجود.

3. التداعيات الاقتصادية المباشرة: أن النزاع حول الخور انعكس سلبًا على التجارة العراقية وعلى مشاريع الموانئ الاستراتيجية. فميناء الفاو الكبير، الذي يعوّل عليه العراق للتحول إلى مركز لوجستي عالمي، بات مهددًا بفعل إقامة ميناء مبارك الكبير الكويتي على الضفة المقابلة. وهذا التنافس غير المتكافئ يُضعف من موقع العراق ويزيد من تبعيته للموانئ الإقليمية الأخرى.

4. القرارات الدولية وتأثيرها على السيادة العراقية: أوضح البحث أن قرار مجلس الأمن رقم 833 لسنة 1993، الذي رسّم الحدود البحرية بين العراق والكويت، جاء في سياق ما بعد الغزو العراقي للكويت، وهو سياق لم يكن يسمح للعراق بالدفاع عن موقفه التاريخي. وقد اعتبره الداخل العراقي قرارًا جائرًا انتقص من سيادته، وفرض أمرًا واقعًا يتعارض مع الوثائق التاريخية التي تؤكد تبعية الخور لولاية البصرة.

5. البعد الدولي للنزاع: أظهرت الدراسة أن قضية خور عبد الله ليست محلية فحسب، بل ترتبط بمعادلات النفوذ الدولي في الخليج العربي، حيث تسعى القوى الكبرى إلى ضمان السيطرة على طرق الملاحة البحرية ومصادر الطاقة. وهذا ما جعل الملف خاضعًا دومًا لتوازنات إقليمية ودولية، أكثر من كونه نزاعًا ثنائيًا يمكن حسمه بسهولة.

ثانيًا: التوصيات:

1. إعادة تفعيل الملف في المنظمات الدولية: يوصي الباحث بضرورة أن يعيد العراق طرح ملف خور عبد الله أمام المؤسسات الدولية، معززًا موقفه بالوثائق التاريخية (العثمانية والبريطانية) التي تؤكد تبعية الخور وأم قصر لولاية البصرة. فهذا يمكن أن يُشكل ورقة ضغط لإعادة النظر في بعض تفاصيل القرار 833 أو على الأقل في آليات تطبيقه.

2. الربط بين مشروع ميناء الفاو والسيادة على الخور: يجب أن يُقرن العراق تطوير ميناء الفاو الكبير بضمان حرية كاملة في الملاحة عبر خور عبد الله، وإلا فإن المشروع سيكون عرضة للفشل. لذا، ينبغي أن يكون الميناء جزءًا من استراتيجية شاملة تعالج البعد الحدودي والبحري معًا.

3. التوجه نحو التحكيم الإقليمي: في حال تعذر التوصل إلى حل عبر القنوات الدولية، يمكن للعراق أن يدفع باتجاه تشكيل لجنة إقليمية (عربية أو خليجية) لتسوية النزاع، مع التركيز على أن استقرار الحدود البحرية في الخليج هو مصلحة مشتركة لا تنحصر بالعراق والكويت فقط.

4. التثقيف الداخلي وتعزيز الوعي الوطني: من المهم أن يعمل العراق على توثيق ونشر الوثائق التاريخية المتعلقة بحدوده البحرية، وأن يُعزز وعي المجتمع والطبقة السياسية بأن قضية الخور ليست مسألة قانونية ضيقة، بل قضية أمن قومي تمس مستقبل العراق الاقتصادي.

5. الاستفادة من التغيرات الجيوسياسية العالمية: مع التحولات في النظام الدولي وصعود مشاريع كـ"الحزام والطريق"، يمكن للعراق أن يُعيد طرح نفسه كعقدة استراتيجية للتجارة العالمية. وهذا يستدعي التمسك بحقوقه البحرية وتوظيف النزاع مع الكويت كورقة تفاوضية للحصول على دعم إقليمي ودولي يضمن له مكانة أفضل.

المصادر والمراجع

أولًا: الكتب العربية:

١. أبو عيّانة، فتحي، دراسات في جغرافية شبه جزيرة العرب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.
٢. الأدهمي، محمد مظفر، الكويت والعراق قراءة في وثائق النزاع الحدودي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
٣. الديب، محمد، الجغرافية السياسية، مكتبة الأنجلو، مصر، 1976.
٤. دولت أحمد صادق وآخرون، الجغرافية السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1961.
٥. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الأول، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988.
٦. الخلف، جاسم، الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
٧. الخطاب، العاني، ونوري البرازي، جغرافية العراق، دار الكتب، العراق، 1979.
٨. علوش، ناجي، الوطن العربي" الجغرافية الطبيعية والبشرية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
٩. الغوري، إبراهيم. ، أطلس العالم، دار المشرق العربي، ط5، سوريا، 2006.
١٠. عبد الغني، محمد، الجغرافية والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971.
١١. عبد المنعم، صبري الهيتي، الجغرافية السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1982.
١٢. علي حفوش، العراق ومشكلات الحاضر وخيارات المستقبل، دار كنوز الأدبية، بيروت، 2000.
١٣. علي مراد، خليل، الخليج العربي" دراسة في الجغرافيا السياسية"، دار مجدلاوي، عمّان، 2001.
١٤. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الخامس، دار الورّاق، بغداد، 2006.

الرسائل الجامعية:

١. العصيمي، خالد، ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، كلية الآداب، 2012.
٢. الموسوي، محمد،أثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقته مع دول المجال الآسيوي الجديد (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير، 2011.

المصادر الأجنبية:

1. Charles Tripp. A History of Iraq. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.
2. Fawcett, L. International Relations of the Middle East. Oxford: Oxford University Press, 2016.
3. The National Archives (UK), Colonial Office Records. Iraq–Kuwait Frontier Negotiations, 1923. File No. CO 730/109, London: The National Archives, Kew.
4. The National Archives (UK), Colonial Office Records. Location of the Proposed Port at Um Qasr in Relation to the Kuwait–Iraq Frontier, 1923. File No. CO 730/109, London: The National Archives, Kew.
5. The National Archives (UK), Foreign Office Records. Land Boundaries: Iraq–Kuwait, 1932. File No. FO 371/10035, London: The National Archives.
6. United Nations Security Council. Resolution 833 (1993). New York: United Nations, 1993.
7. وثيقة نوري السعيد إلى المندوب السامي البريطاني، 1932/7/21. أرشيف الأمم المتحدة، ملحق قرار مجلس الأمن 833 (1993).